

## 181 منظمة حقوقية تطالب بعقد جلسة عاجلة للجمعية العامة

على أساس قرار "الاتحاد من أجل السلام" وتشكيل محكمة جنائية دولية خاصة

منذ السابع من أكتوبر، تشن دولة الاحتلال والمفصل العنصري حرباً بلا ضوابط ولما قيود قانونية وأخلاقية، ترتكب خلالها شتى صنوف الجرائم الدولية، ولا تتوانى عن استخدام ما بيدها من أسلحة محرمة (دولياً)، لا تعبأ بالمبادئ المأساوية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي ولحقوق الإنسان، وتمعن كل يوم بمزيد من انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي غير عابئة بأي مبدأ أو قاعدة أممية للقانون الدولي. وبالمقابل، تجد الولايات الأمريكية المتحدة تشارك في العدوان من خلال ارسال اسطولها وجندوها إلى المنطقة وكذلك الاتحاد الأوروبي يشجع على العدوان لوذان بصمت مطبق غير مقبول عن الجرائم التي تركبها إسرائيل من الناحيتين القانونية والأخلاقية. فضلاً عن أن مجلس الأمن، بالرغم من المانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي العام وللميثاق الأمم المتحدة ولحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، مشلول وعجز عن التهوض بمسؤولياته المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة.

إننا وإذاء استمرار كيان الاحتلال في ارتكاب جرائم دولية ذكر منها جريمة الإبادة الجنس البشري المادة السادسة من نظام روما وجرائم الحرب المادة الثامنة وجريمة ضد الإنسانية المادة السابعة وجريمة العدوان المادة الخامسة مكرر ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإذاء صمت مجلس الأمن والأمم المتحدة، وحرضاً منا على الحفاظ على حد أدنى من مبادئ القانون الدولي الأساسية التي باتت منتهكة وتتساقط يوماً بعد يوم بسبب العدوان الاجرامي على أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي كل فلسطين، فإننا ندعو الأمين العام للأمم المتحدة إدانة إسرائيل وأخذ الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين في غزة،

وكذلك وفي ظل تعطيل مجلس الأمن من قبل الولايات الأمريكية المتحدة ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد جلسة عاجلة على أساس قرار "الاتحاد من أجل السلام" لمناقشة المأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ التدابير الآتية:

**أولاً:** العمل فوراً على وقف المعدون الإسرائيلي على غزة، وإدانة جرائم دولة الاحتلال والمفصل العنصري وعدوانه المستمر على قطاع غزة واعتباره تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

**ثانياً:** التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ونيل حريته، وحقه في العودة إلى أراضيه، وحقه في النضال بكافة الأشكال، وحقه في المقاومة بما فيها المكافحة المسلحة، ضد الاحتلال.

**ثالثاً:** تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة مهمتها المحاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم المعدون وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية.

**رابعاً:** التأكيد على أن كيان الاحتلال لا يتمتع بحق الدفاع عن النفس كونه، محتلاً، وليس لمحتل أن يتذرع بالدفاع عن النفس في وجه حالة هو من أثارها باحتلاله المسافر وعدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني وإنكار حقه في تقرير المصير.

**خامساً:** مطابقة جميع الدول المحررة بالنهوض بالالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية وبالعمل على وقف جرائم كيان الاحتلال ضد سكان قطاع غزة، ووضع حد للحصار المضروب على القطاع وتقديم المساعدة المادية والمستعجلة الإنسانية الازمة فوراً لسكان وإمدادهم بما يضمن احتياجاتهم المعيشية، والطبية، والإنسانية وكذا الإيقاف الفوري لاعتداءات المستوطنين المدججين بالسلاح و الجيش الإسرائيلي المحتل على الفلسطينيات والفلسطينيين في الضفة الغربية ، والقيام بعمل خاص لحماية الأسرى الفلسطينيين بالسجون الصهيونية الذين يتعرضون لعمليات انتقام وحشية خارج كافة القوانين والالتزامات والأخلاق .

**سادساً:** تحويل كل من خطط ، أو سهل كيان الاحتلال على ارتكاب جرائم المفظعة من دول أو قادة دول أخرى مسؤوليتهم القانونية عن ذلك.

وختاماً ذكر الأمم المتحدة أن مسؤوليتها عن فلسطين بموجب القانون الدولي، وعن ممارسة الشعب الفلسطيني حقه الكامل في تقرير المصير ما زالت قائمة، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية في المرأى الاستشاري المتعلق بالجدار الفاصل لعام 2004. كما نطالب بتفعيل وتطوير عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بمارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

المنظمات الموقعة :